الـ(جندر) وانتهاك حقوق الإنسان في تأصيل المفهوم

د. علي وتوت
جامعة القادسية- كلية الآداب

ملخص البحث:

إلى أي مدىً يمكن اعتبار اختلاف السلوك بين النساء والرجال هو نتيجة لاختلافات بايولوجية – كما يرى بعض الباحثين-؟ وهل أن هذه الفروق أصيلة وطبيعية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون الواقع في تراكماته أكثر تعقيداً من هذه الرؤية المبسطة للموضوع ؟ أم إن مجمل الفروق بين (الرجل) و(المرأة) أو معظمها يعود لواقعٍ اجتماعي معقد، يفرض بقراءاته المسبقة على الكائن البايولوجي الذي يتحول ثقافياً إلى (رجلٍ) أو (إمرأة).

وإذا ما كان بعض الباحثين والعلماء يؤكدون أن جوانب محددة في التكوين الجسمي البايولوجي للإنسان – مثل الكروموسومات والهرمونات والمؤثرات الجينية – هي المسؤولة عن فروقٍ فطرية في سلوك الرجال والنساء، مضيفين أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات بشكلٍ أو بآخر. فإن عدداً آخر من العلماء يؤكد توجهاتٍ معاكسة في قضية الفروق واختلاف السلوك الاجتماعي بين الجنسين، وأحد هذه التوجهات هو اتجاه الـ (جندر Gender). إذ عادت مطالبات الحركات النسوية بحقوق المرأة ومساواتها بصورة مختلفة هذه المرة، وذلك عبر طرح منظور أو مفهوم يدعى بالـ (جندر Gender)، والذي يؤكد أصحابه أن الفروق القائمة اليوم بين النساء والرجال – نفسياً وفيزيولوجياً – مرهونة كلياً بالمجتمع (باستثناء وحيد هو الفروق البايولوجية المرتبطة بوظيفة الحمل والإنجاب).

والبحث في عنوانه ذاك وموضوعاته تلك اقتضى تقسيمه إلى خمسة محاور، هي: مشكلة البحث وأهدافه، ومفهومه، وأطروحته النظرية، وأمثلته في الواقع الاجتماعي.

Abstraction:

To which extent can consider the difference in behavior between the men and women is the result of biological differences-as some researchers see-? And are these differences natural and original? And to which extent could be the reality, in its accumulation more complicated than this simple view to the matter? Or all of the differences between the (man) and (women) or most of them belong to complex social reality, that enforce its previous readings on the biological being that transform culturally to a (man) or a (woman).

And if some of the researchers and scientists are confirming that some specific aspects of the biological composition of the human

being - e.g. chromosomes, hormones, and the genetic effects- are responsible of natural differences of the men and women behavior, in addition to that, it could notice these differences in someway or other. Meanwhile some other scientists go to confirm opposites attitudes in the matter of differences and the social behavior differences between the two sexes, one of these attitudes is the (Gender).This time, the demands of the women moves to achieve the rights of women and equation with men came different , through presentation of attitude or concept called (Gender), where its followers confirm the differences -psychologically and physically- between men and women that is holding up today are totally related to the society (the only exception is the biological differences that related pregnancy and delivery).

The research in its title and topics divided into five chapters, which are:

The research's problem and its objects, its concept, its theoretical attitude, and its examples in the social reality.

مدخل:

ليس من الضروري أن يجتهد المرء اجتهاداً كبيراً ليتبيّن له أن ما هو متوفر باللغة العربية من الأبحاث والدراسات والكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يفي بحاجات الثقافة العربية الراهنة، ناهيك بشروط تطورها المستقبلية. وان هذا النقص يجعلها مقصِّرة عن استكمال الشروط اللازمة لمساهمتها مساهمة إبداعية أو فعالة في النتاج الحضاري الإنساني[١]. ذلك أن معظم هذه العلوم – إن لم تكن جميعها – استكملت شروط نضجها في ثقافات أخرى. وهذا العجز في المنظومة الثقافية الاتصالية العربية يقودنا بالتأكيد إلى (نوعٍ من) الاختلاف على ترجمة المفاهيم الاجتماعية على الرغم من قلتِّها[٢].

بناءً على المقدمة السابقة، نخرج باستنتاجين:

الأول: يؤكد بأن ما آلت إليه شتى المعالجات لعلاقة الفكر العربي والإسلامي بالنتاج الفكري والغربي بما أنه هو الفكر الذي يبلور النظرة المعرفية لشؤون العالم في عصرنا الراهن، إذ تعدُّ هذه العلاقة مشكلةً بحد ذاتها. فهي لا زالت تراوح مكانها بين الاعتراف والقبول بالمنجز الثقافي للغرب، وبين رفضه على أسس تراثية (سواءً كانت هذه الأسس دينية أم إثنية وقومية). على الرغم من أن لهذه العلاقة جانباً آخر يتمثل في استيراد معظم منجزات الغرب التقانية والقبول السريع بها المقابل، وهذا يشكل نوعاً من المفارقة.

الثاني: أننا لا نبالغ إذا قلنا أن مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديدها تُعَّد من المشكلات الأساسية في التحليل الاجتماعي بصفة عامة. إذ إن تعدد وتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، يخلق قدراً من الاضطراب واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم[٣]، هذا من جانب.

ومن جانبٍ آخر، فعلى الرغم من أن تحديد المفاهيم والتركيز على تعريفها قد يشكل تحيزاً إلى الجانب النظري للدراسة على حساب الجانب الواقعي أو الميداني للمشكلة أو الظاهرة موضع الدراسة، ذلك أن المشكلات والظواهر الاجتماعية تندرج بينهما، إلاّ أن ذلك لا يعني أنهما متناقضان، بل هما يمثلان قطبين أحدهما ألصق بالحواس مباشرة.

إن طرح موضوع معين قصد البحث العلمي ليس عبثاً، بل تمليه دوافع ومحفزات وموضوعية تمهد الطريق أمام كل باحث يحاول فهم ظاهرة معينة. والحديث عن مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وعلاقته بانتهاك حقوق الإنسان بهذا التوصيف هو حديث عن منظور يؤسس للثقافة القانونية والاجتماعية بشكلٍ مغاير، ثقافة تتجاوز التمييز واللاعدالة في الأدوار الاجتماعية. ذلك أن تحديد المفاهيم الرئيسية المعتمدة في البحث السوسيولوجي، يعدُّ شرطاً ضرورياً للغوص في الإشكالية المطروحة وإضاءة لمجمل أبعادها ومضامينها، كما يساهم التحديد المفاهيمي في تسهيل فهم وتعميق النظر في البحث المقصود.

مشكلة البحث:

يتصدى البحث لأطروحة تبدو في غاية الأهمية وفقاً للظروف الراهنة. ذلك إنها ذات إشكالية مركبة. فهي تحتاج لتحديدها والتعريف بأبعادها، إذ أن الـ (جندر Gender) كمفهوم لا يزال غامضاً، وهو بحاجة إلى تسليط المزيد من الضوء عليه، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فلا يزال هناك أكثر من سؤال مهم عند الباحثين والمهتمين بهذه الأطروحة ملقىً على بساط البحث والمناقشة، أول هذه الأسئلة هو : إلى أي مدىً يمكن اعتبار اختلاف السلوك بين النساء والرجال هو نتيجة لاختلافات بايولوجية – كما يرى معظم الباحثين – ؟ وهل أن هذه الفروق أصيلة وطبيعية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون الواقع في تراكماته أكثر تعقيداً من هذه الرؤية المبسطة للموضوع ؟ أم إن مجمل الفروق بين (الرجل) و(المرأة) أو معظمها يعود لواقعٍ اجتماعي معقد، يفرض بقراءاته المسبقة على الكائن البايولوجي الذي يتحول ثقافياً إلى (رجلٍ) أو (إمرأة).

وإذا ما كان بعض الباحثين والعلماء يؤكدون أن جوانب محددة في التكوين الجسمي البايولوجي للإنسان – مثل الكروموسومات والهرمونات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية – هي المسؤولة عن فروقٍ فطرية في سلوك الرجال والنساء، مضيفين أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات بشكلٍ أو بآخر. فإن عدداً آخر من العلماء يؤكد توجهاتٍ معاكسة في قضية الفروق واختلاف السلوك بين الجنسين، وأحد هذه التوجهات هو الـ (جندر). إذ عادت مطالبات الحركات النسوية بحقوق المرأة ومساواتها بصورة مختلفة هذه المرة، وذلك عبر طرح منظور أو مفهوم يدعى بالـ (جندر Gender)، والذي يؤكد أصحابه أن الفروق القائمة اليوم بين النساء والرجال – نفسياً وفزيولوجياً – مرهونة كلياً بالمجتمع (باستثناء وحيد هو الفروق البايولوجية المرتبطة بوظيفة الحمل والإنجاب)!!. فما هو هذا الـ (جندر Gender) ؟ وهل المقصود به (الجنس)؟ أم إن هذا الأخير هو مصطلح مختلف ؟ هذه الأسئلة وعدد آخر هو ما حاول الباحث في بحثه هذا الإجابة عنه.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي تعرّف الآتي:

١) مفهوم الـ (جندر Gender) وماهيته.

٢) انتهاك حقوق الإنسان وأبعادها وفقاً لمنظور الـ (جندر Gender).

في المفهوم:

إن معالجة مسألة النوع الاجتماعي أو الـ (جندر Gender) وانتهاك حقوق الإنسان عموماً والمرأة بالتحديد تقتضي إثارة المفهوم الأخير. لذلك سنحاول التوقف ملياً عند تعريفه وتحديده تأصيلاً له، وذلك من خلال الإشارة إلى أبرز التوجهات النظرية التي قدمت له من حيث الريادة، فضلاً عن إيلاء أصوله اللغوية بعض الاهتمام.

إن معالجة قضية منظور الـ (جندر Gender) – ويمكن ترجمته بـ (النوع الاجتماعي) وهو ما حاولنا تأكيده في المدخل السابق[٤]– وعلاقته بانتهاك حقوق المرأة تقتضي البحث والتحقيق في المفهوم أولاً، وذلك لسببين رئيسيين:

١) الغموض القائم في أذهان عدد كبير من الأفراد حول مفهوم الـ (جندر Gender).

٢) الفهم الخاطيء القائم في أذهان عدد آخر من المتهمين بقضايا المرأة، الذين لا يرون في مفهوم الـ (جندر Gender) أو النوع الاجتماعي إلا ترديداً لمفهوم أخر غامض بدوره هو (حقوق المرأة).

٣) الاختلاف القائم في الأوساط الأكثر التصاقاً بالمسألة إذ يرى عدد من المتهمين بقضايا المرأة ومن النشطين في حقل الدفاع عن حقوق المرأة أن مفهوم الـ (جندر Gender) أو النوع الاجتماعي يهمل ما هو متصل بدور المرأة في المجال الفيزيولوجي والإنجابي، في حين يرى العدد الأكبر من غير أولئك أن خصوصية المفهوم تكمن أساساً في إقصاء ذلك البعد حتى لا يُنظر إلى أفراد المجتمع على أساس ثنائية جنسية من ذكر وأنثى، وإنما من منظار ثنائية أخرى هي المرأة والرجل وما يربط بينهما ثقافياً – في المفهوم الأشمل – من روابط اجتماعية وحضارية ومهنية متغيرة بتغير الأدوار وتنوعها(٥).

لقد وضعت تعريفات عدة لمفهوم الـ (جندر Gender) منذ انتشاره بشكلٍ واسع في أواسط التسعينات من القرن الماضي. إذ تطور مفهوم الـ (جندر Gender) من مصطلحٍ لغوي ليصبح نظريةً وأيديولوجيا لحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعى (Feminism Gender).

– إن الـ (جندر Gender) كلمة إنجليزية تنحدر من اصل لاتيني وتعني في الإطار اللغوي القاموسي (الجنس) من حيث الذكورة والأنوثة. وهي كمصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات وفي قوالب لغوية بحتة"(٦).

– لكن مفهوم الـ (جندر Gender) كما يفهم منه الآن برز لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي. وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية عموماً، والسوسيولوجيا بالتحديد، وذلك من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي، كمحاولة لتحليل الأدوار والمسؤوليات والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.

ويقابل مفهوم النوع أو الجندر مفهوم (الجنس Sex). والفرق بين المفهومين أن مفهوم الجنس يرتبط بالمميزات البايولوجية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة، والتي لا يمكن أن تتغير حتى أن تغيرت الثقافات أو تغير الزمان والمكان(٧).

وعلى الرغم من إن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل، إلا أنه أستخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع (المرأة في التنمية). من جهة أخرى تناول هذا المفهوم استغلال الرجل للمرأة والذي أصبح أحد أبرز أنواع الصراع. ومن هنا نبعت الضرورة للتركيز علي قضايا (المرأة والمساواة) أو (المرأة وحقوق الإنسان).

– وقد دخل مفهوم الجندر إلى المجتمعات العربية والإسلامية مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان ١٩٩٤، إذ أنه ذكر في (٥١) موضعاً من هذه الوثيقة، منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشرة من المادة الرابعة من نص الإعلان الذي يدعو إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية. ولم يثر المصطلح أحداً، لأنه ترجم بالعربية إلى (الذكر/الأنثى)، ومن ثم لم يُنتبه إليه[٨]!!!.

– ثم ظهر المفهوم مرة ثانية ولكن بشكل أوضح في وثيقة بكين ١٩٩٥، حيث تكرر مصطلح الجندر (٢٣٣) مرة. ولذا كان لا بد من معرفته والوقوف على معناه من معرفة أصله في لغته التي صك فيها، والتعرف على ظروف نشأته وتطوره الدلالي. فقد رفضت الدول الغربية تعريف الجندر بالذكر والأنثى، واستمر الصراع أياما في البحث عن المعنى الحقيقي للمصطلح، إذ أصرت الدول الغربية على وضع تعريف يشمل الحياة غير النمطية كسلوك اجتماعي ورفضت الدول الأخرى أية محاولة من هذا النوع، فكانت النتيجة أن عرفت اللجنة المصطلح بعدم تعريفه: (The Non Definition of The Term Gender).

– أما وثائق مؤتمر روما حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية المنعقدة في روما ١٩٩٨م فإنها تكشف عن محاولة لتجريم القوانين التي تعاقب على الشذوذ الجنسي، حيث أوردت الدول الغربية: "أن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الإنسانية". وكان إدخال كلمة Gender في تعريف الجرائم بالإنجليزية أمراً غريباً في حد ذاته، إذ أن النصين العربي والفرنسي استعملا كلمة (الجنس) ولم يستعملا كلمة الـ (جندر Gender)، حيث عرف الـ (جندر Gender) بأنه: (يعني الذكر والأنثى في نطاق المجتمع). وكما هو واضح من التعريف فإن عبارة (نطاق المجتمع) تعني أن دور النوع لكليهما مكتسب من المجتمع، ويمكن أن يتغير ويتطور في نطاق المجتمع نفسه[٩].

– أما منظمة الصحة العالمية فتعرفه على أنه: "المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة بها بالاختلافات العضوية".

– أما الموسوعة البريطانية فعرفت ما يسمى بـ **(الهوية الجندرية Gender Identity)**: " إن الهوية الجندرية هي شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى، وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق (أو تكون واحدة)، ولكن هناك

حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعوره بالذكورة أو بالأنوثة)[١٠].

– أما الباحثة الفرنسية **Antoinette Fouque** فتعرفه بالقول: إن مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) يعني أن مفهوم الجندر يعني أن مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقتهما الاجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية وثقافية وأيديولوجية... تحدد أدواره وأدوارها، وتضيف: أنه يجب إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العامة – الحكومية منها وغير الحكومية– [١١].

– فيما تعرفه إحدى حركات (**Feminism Gender**) الجندر بأنه: "منظم للحياة، وأنه لا يمكن تعريف الجندر من خلال مصطلحيْ "المرأة" و"الرجل"، لأن الجندر بجميع معانيه يتشكل اجتماعياً، وبالتالي يمكن إعادة تشكيله[١٢].

– فما الذي تعنيه التعريفات السابقة ؟

– إنه يعني أن الأطفال يدفعون اعتباراً من يومهم الأول بصورةٍ منتظمة إلى دورٍ جندري – نسبةً إلى جندر – (جنساني) ويمسخون إلى كائن نسميه (أنثى) أو (ذكراً). هذه السيرورة تحجم الاثنين، إلا أن البنت تُحدّ أكثر من الصبي في إمكانياتها الكامنة، تنتقص في استقلاليتها، وتظلم على صعيد الواقع[١٣].

فالجندر يرجع إلى الخصائص المتعلقة بالرجال والنساء والتي تتشكل اجتماعياً مقابل الخصائص التي تتأسس بايولوجياً (مثل الإنجاب)" [١٤]، ومن هذه الخصائص الذكورة والأنوثة باعتبارهما خصائص اجتماعية مبنية على أساس بايولوجي، ولم يتم تناول مسألة الفصل بين الأبعاد البايولوجية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن الجندر مبني على أساس الجنس البايولوجي، فإنه يتشكل اجتماعياً أكثر منه بايولوجياً"[١٥].

في الأطروحة النظرية:

– ماذا يعني أن يكون الإنسان رجلاً ؟ وماذا يعني أن يكون إمرأة ؟

– قد يعتقد البعض أن الإجابة عن هذه الأسئلة هي بسيطة. إذ يظن البعض للوهلة الأولى أن مسألة كون المرء رجلاً أم إمرأة يرتبط أولاً وأخيراً بمسألة جنس الخصائص الجسدية التي ولدنا بها. غير أن مفهوم الذكورة أو الأنوثة هو من القضايا التي يُعنى بها علماء الاجتماع عناية بالغة[١٦]. إذ رفض غالبية علماء الاجتماع مسألة الفصل التام بين الأبعاد البايولوجية والاجتماعية للإنسان، حيث يرون: "أن الفصل بين البعد البايولوجي والأبعاد

الثقافية الاجتماعية قريب من المستحيل عدا ما يخص الإنجاب، نتيجة ما يوجد من تفاعل وترابط بين الأبعاد البايولوجية والاجتماعية والثقافية[١٧].

إذ يعتقد بعض الناس سواءً أكانوا ذكوراً أو إناثاً أنهم وُلدوا بالأجسام الخطأ من الوجهة الاجتماعية، ولو كانوا من الجنس الآخر لتغيرت النظرة الاجتماعية إزاءهم. ولا بد أننا سمعنا عن قصص كثيرة يعيش فيها الذكور أو الإناث جانباً من حياتهم ثم ينتقلون إلى (الجنس الآخر) بعمليةٍ جراحية. فبعض البنات أو النساء يتحولن إلى ذكور مثلما يتحول بعض الأولاد أو الذكور إلى إناث، وحجتهم في ذلك أن (الطبيعة) ارتكبت بحقهم أو بحقهن خطأً فظيعاً. بل إننا أخذنا نسمع في الآونة الأخيرة أن بعض المجتمعات الغربية قد بدأت تقر العلاقة الجنسية بين المثليّين، لا على سبيل المعاشرة فحسب بل على سبيل الزواج[١٨].

ويجدر بنا قبل الدخول في الموضوع التمييز بين الجنس (النوع) والجندر (أو النوع الاجتماعي). إذ يستخدم علماء الاجتماع مصطلح الجنس للدلالة على الفروق التشريحية والفيزيولوجية والاجتماعية والثقافية بين الذكور والإناث. أما الجندر (النوع الاجتماعي) فيعني الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الذكورة والأنوثة، وهي بالتالي ليست نتاجاً مباشراً بالضرورة للجنس البايولوجي للإنسان. ومن هنا فإن الفرق بين الجنس والجندر عنصرٍ جوهري في النشاط البشري لأن كثيراً من الفروق بين الذكور والإناث ليست بايولوجية الأصل. تتوزع تفسيرات علماء الاجتماع للاختلافات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة اتجاهات متعارضة. ويتمثل الاتجاه الأول في الميل إلى اعتبار الخصائص البايولوجية أساسً لاختلاف السلوك بين الرجال والنساء. وهناك اتجاه آخر يضفي أهميةً مركزية على عملية التنشئة الاجتماعية وتعلم الأدوار الجندرية (الجنسانية). وهنالك من جهةٍ ثالثة اتجاه يعتقد أصحابه أنه لا الجندر (أو النوع الاجتماعي) ولا الجنس يقومان على أسس بايولوجية، بل هما نتيجةً للتصورات الاجتماعية[١٩].

يؤكد أصحاب اتجاه الـ (جندر Gender) أن الفروق القائمة اليوم بين النساء والرجال – نفسياً وفزيولوجياً – مرهونة كلياً بالمجتمع (باستثناء وحيد هو تلك الفروق البايولوجية المرتبطة بوظيفة الحمل والإنجاب، أي الفرق التشريحي في الأعضاء الجنسية، والفروق الهرمونية والجينية. وكل شيء مشتق من ذلك هو نتيجة لتقسيم اجتماعي للعمل تم وفق أساس الـ (جندر Gender) ، نتيجة سيادة الرجال على النساء في مجتمعاتنا. وهذه

العلاقات الاجتماعية الجندرية (الجنسانية) يعاد إنتاجها في عملية الاجتماع الإنساني باستمرار[٢٠].

وأن ما يسمى طبيعة (أنثوية) و(ذكرية) كانت وما تزال تخدم لإضفاء الشرعية على استمرار سيادة الرجال على النساء وتتخذ ذريعة لتوزيع العمل تبعاً للجنس. هذا يعني: مسؤولية النساء وحدهن فيما يخص العمل في حقل إعادة الإنتاج. وحصرهن في أعمال (نسوية الطابع) في حقل الإنتاج الاجتماعي (أشكال (أنثوية الطابع، سيئة الأجر، في النهاية الدنيا من التراتب. وتتخذ من ناحية أخرى ذريعةً لتحرر الرجال من العمل في مجال إعادة الإنتاج ولدمجهم تماماً في عملية الإنتاج (بأجرٍ أفضل وفي مرتبةٍ أعلى من مرتبة النساء)[٢١].

فالخصائص الأنثوية، التي كانت تعتبر أصيلة، مثل عاطفة الأمومة والعاطفية والاهتمام الاجتماعي والسلبية، ليست أنثوية بالطبيعة ولا فطرية، بل مكتسبة ثقافياً. كيف يحدث هذا عبر تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الأيام والشهور والسنوات الأولى من الحياة، هذا ما يمكن تبيانه اليوم وبدقةٍ علمية وفي كل مرحلةٍ من مراحل التطور[٢٢].

يبدأ الأمر مع الرضاعة، ويستمر عند اللعب ولدى برامج التلفزيون للأطفال – ببساطة كل شيء يؤول إلى فبركة الفرق (الصغير!). النتيجة: النساء والرجال يمشون ويتكلمون ويشعرون ويعملون بصورةٍ مختلفة. إلا أن هذا ليس سبباً، بل تبعة التربية وظروف الحياة الجنسانية.

ولكي نوضح ما نعني، نضرب مثلاً:

ماني وإيرهارد عالما جنس أمريكيان، يقصان في كتابهما ((ذكري – أنثوي)) حياة توأمين ذكرين، أحدهما احترق قضيبه بالخطأ أثناء (عملية الختان). على أثر ذلك نصح الأطباء أهله بأن يربوا هذا الصبي فاقد القضيب كـ (بنت). وهكذا لبست (هذه البنت) وعمرها (١٧) شهراً لأول مرة لباس البنات، تغيرت تسريحتها وتغير أسمها. بعد أربعة أشهر من ذلك جرى أول تصحيح جراحي لتحويل الأعضاء الجنسية. في نفس الوقت أعلم الأطباء أهل البنت، الذين ما زالوا في حيرةٍ من أمرهم، عن إمكانية شق مهبل صناعي في فترة المراهقة ومن ثم (تأنيث) الجسم بواسطة المعالجة بالهرمونات الأنثوية.

والآن تبدأ الأم، وحسمت أمرها، بتربية هذا المخلوق الصغير كبنت. يقول ماني: (عندما رأيناها بعد سنة، كانت راغبة بالفساتين أكثر من البناطيل، ومعتزة بشعرها الطويل. ومن يهتم لهندامه يهتم أيضاً بالترتيب. فعندما كان عمر البنت سنتين حاولت، مثل كثير من البنات، أن تبول واقفة، فأوضحت لها الأم، كيف تذهب البنات الصغيرات إلى المرحاض. كيف تفعل البنات هذا، وكيف تفعل البنات ذاك.... كل شيء (يوضَّح) للكائن الصغير. بعد قليل بدأت تقلد أمها، وتدع أخاها يضربها على قفاها، وتساعد بشطارة في المطبخ. وإذا ما خرجت مرةً عن الخط، يجري إفهامها أن لا تكون بهذه الشراسة. النتيجة بنت (حقة)[٢٣].

من هذا المثال نرى كم هو ضئيل دور البايولوجيا. فالناس كائنات اجتماعية، والبايولوجيا التي تخصهم هي التي تكون – بالدرجة الأولى ذريعة لتعيين هوية الجندر التي تخصهم (هويتهم الجنسانية). فالناس المؤنثون بايولوجياً يربون كنساء، والناس المذكرون بايولوجياً يتربون كرجال. هذا في المجتمعات البطريركية (الأبوية)، ومنها مجتمعاتنا العربية والمسلمة. بالمقابل تدل الأبحاث الميدانية في المجتمع المتريريكي (الأمومي) على أن النساء اتخذن لأنفسهن دوراً يعدُّ عندنا (ذكورياً) وأعطين للرجال الدور (الأنثوي): إذ يكون الرجال في هذه المجتمعات سلبيين، وعاطفيين، ومغناجين ومسؤلين عن البيت والأطفال. أما النساء فكن فاعلات، عدوانيات، ومسؤولات عن القتال. فما نعتبره اليوم دوراً (ذكورياً) يكون هو دور الجنس المسيطر، وما نعتبره دوراً (أنثوياً) هو دور الجنس المضطهد[٢٤].

إن أساس موضوع الـ (جندر) هو سياسي واقتصادي على الرغم من أن تأصيله يتم اجتماعياً وثقافياً. فعلى الرغم من أن الجندر كظاهرة مبني على قاعدة اجتماعية وثقافية، فإنه يرجع في البداية إلى التحديد البايولوجي[٢٥].

يقال أن النساء أكثر عاطفية واجتماعية، وهذا ما يؤهلن بصورةٍ ممتازةٍ لتربية الأطفال ولخدمة الرجال والأطفال، في حقل إعادة الإنتاج كما في حقل الإنتاج. هذا صحيح. غير أنهن لم يلدن هكذا، بل جُعلن. كذلك تعتبر النساء سلبيات وأقل عقلانية، وهذا في مجتمع تزن الفاعلية فيه أكثر من السلبية، ويزن العقل أكثر من العواطف. هذا يعني، أنهن مقودات ومدارات من قبل مَن هم أثر عقلانية وأكثر فاعلية (الرجال). وتعتبر النساء غير

مستقلات وقليلات الإبداع، ولذلك يظهرن ملائمات بصورة خاصة للأشغال الروتينية والرتيبة في حقل إعادة الإنتاج كما في حقل الإنتاج[٢٦].

نتيجة هذا التقسيم للعمل تبعاً للجنس تملك النساء اليوم من القوة والمرونة الجسدية أقل من الرجال، وهذا ما يتخذ مرةً أخرى ذريعةً لتقسيم العمل حسب (حتى في تلك الأماكن، التي – بدخول المكننة – لم تعد العديد من المهن بحاجة اليوم إلى القوة العضلية). كذلك تعتبر النساء غير حازمات، وضعيفات في القيادة، وهذا ما يحرمهن من المناصب القيادية والمقررة. ويمكن أن نتابع هذه القائمة إلى ما لا نهاية، على أنها تشير منذ الآن إلى أن الخصائص والقدرات (الأنثوية) ليست مغايرة في نوعها فحسب، بل أيضاً متدينة القيمة في المعايير الدارجة[٢٧].

ولكن كيف يجري فرض هذه الهوية الجندرية (الجنسانية) ؟ إن هذه العملية تبدأ منذ تكون الجنين في رحم الأم، فإذا تقلب الجنين بحيوية زائدة قيل: سيكون ولداً، وكذا الأمر في الرضاعة. فالبنات يرضعن البنات بشكل مغاير لإرضاع الصبيان، على البنات الصغيرات أن ينتاولن الحليب أسرع من الصبيان، وفي المتوسط يفطمن بشكلٍ أسرع من الصبيان بثلاثة أشهر. هنا تقبل الأم بصورة لا شعورية بسلطة واستقلالية الرجل الصغير، فتترك له الإيقاع الطبيعي لرضاعته، بينما تقطع عن البنت إيقاع رضاعتها، ولا تبدي استعداداً لمسايرتها، بل تخضعها لإرادةٍ غريبة[٢٨].

يبدو كلامنا جزافياً لكنه حقيقة مختبرة علمياً والأمور تتابع مجراها بتأثيرات واعية أو لا شعورية، تصب جميعاً في نفس المجرى الواحد. فالأمهات والآباء وبقية من يشاركون من الأقارب (الجد والجدة أو الأعمام والعمات أو الأخوال والخالات) في تنشئة الأطفال يعيدون هنا إنتاج الأدوار التي قسروا عليها، فيظهرون للصبي الصغير إجلال الجنس الأقوى، وللبنت احتقار الجنس الأضعف. سيفاجأ الآباء والأمهات والمربون، عند قراءة هذه الورقة. حتى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم تقدميين والذين اعتقدوا حتى الآن أنهم يربون أطفالهم بـ (المساواة)، سوف يذهلون، إذ يرون إلى أي حدّ، هم أنفسهم أدوات للتربية على السلطة الذكرية والخضوع الأنثوي[٢٩].

ومما يثير الاهتمام أن أبحاثاً أمريكية أشارت إلى أن الآباء – على النقيض مما كان يُظنّ حتى الآن – أكثر محافظة من الأمهات فيما يخص التربية (الأدوار الجنسانية). أنهم يصرون على تنشئة (البنت الأصلية) و(الصبي الأصلي). ولا شيء يبدو لهم أكثر كراهية

من الصبي (المؤنث). وهم – أي الآباء– أقرب إلى أن يغفروا للبنت أحياناً بعض (الذكورة). فكم هو على العموم ذو دلالة أن يسمح أحياناً للبنات بالصعود الاستثنائي، أي السماح بالسلوك (الذكري)، بينما يحظر على الصبيان السقوط، أي السلوك (الأنثوي). ذلك لأن الدور الذكري هو المعيار، والدور الأنثوي يقاس دائماً به. فليس صحيحاً إذن (أن الدور الأنثوي مغاير للدور الذكري، ولكنه مساوٍ له))، بل هو بالفعل أقل قيمةً !

إن التربية على الأنوثة تعني التربية على القضايا الآتية:

- التربية على الخضوع مقابل سيطرة الذكور.
- التربية على تقسيم العمل الذكري بمقابل العمل الأنثوي.
- التربية على العمل خارج بمقابل العمل داخل البيت.
- التربية على العقلانية بمقابل العاطفية.
- التربية على الإبداع بمقابل التقليد(٣٠).

إن جميع القدرات (الأنثوية) المميزة في أوائل السنوات الأولى من العمر – أي القدرات التي يجري تشجيعها لدى البنات الصغيرات – تخدم بصورةٍ مباشرة تخفيف عبء العمل عن الكبار. وهكذا تصبح البنات نظيفات أبكر من الصبيان، يلبسن ثيابهن لوحدهن أبكر، يدفعن منذ سنواتهن الخمس الأولى لخدمة الآباء والأخوة. إن عمل البنات يأخذ حجماً أكبر بكثير مما كان يظن حتى الآن. وهذا الموضوع لوحده يستحق دراسة مستفيضة.

بناءً على ما سبق فليس مستغرباً أن البنات الصغيرات كثيراً ما يتمنين أن يكن صبياناً، وأن القبول بدور الجندر الأنثوي لا يحدث دون مقاومة، فهذا الدور هو على النقيض من دور الجندر الذكوري لا يمتلك أية قوة جذب إيجابية. إن قبول دور يحتوي في الواقع على كثير من الخنوع والاضطهاد والاستغلال لا يكون إلا قسرياً(٣١).

لذلك فإن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة، بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية كلما نما الطفل. كما أنه من الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية، حيث يتم اكتساب أنماط من السلوك الجنسي في وقت لاحق في الحياة، إذ أن أنماط السلوك الجنسي وغير النمطية منها (بين الجنس الواحد) أيضا تتطور لاحقاً.

وتتمثل ذروة الاستغلال المنظم لـ (الأنوثة) في أن النساء، في معظم المجتمعات، ينجزن ثلثي العمل المطلوب أو اللازم اجتماعياً (ثلث العمل المأجور تقريباً وكل العمل غير المأجور المتمثل في التدبير المنزلي أو ما ندعوه شغل البيت، وتربية الأطفال). وهن يعملن، ليس أكثر من الرجال فحسب، بل وفي ظروفٍ سيئة. (فالقدرات الأنثوية) تؤهلن لتحمل رتابة (المطبخ وأعمال التنظيف وباقي شغل البيت) وللخدمة (كزوجة) وللتضحية (كوالدة أو أم وممرضة). هنا تغلق الدائرة: إننا نرى أن التربية على الأنوثة ليست مصادفة، بل تخدم المزيد من الاضطهاد والاستغلال للنساء من مجتمع الرجال[٣٢].

فالناس كائنات اجتماعية، والبايولوجيا التي تخصهم هي التي تكون بالدرجة الأولى ذريعة لتعيين هوية الجندر التي تخصهم (هويتهم الجنسانية). فالناس المؤنثون بايولوجياً يربون كنساء، والناس المذكرون بايولوجياً يتربون كرجال. هذا في المجتمعات البطريريكية (الأبوية)، ومنها مجتمعاتنا العربية والمسلمة. بالمقابل تدل الأبحاث الميدانية في المجتمع المتريريكي (الأمومي) على أن النساء اتخذن لأنفسهن دوراً يعدُّ عندنا (ذكورياً) وأعطين للرجال الدور (الأنثوي): إذ يكون الرجال في هذه المجتمعات سلبيين، وعاطفيين، ومغناجين ومسؤلين عن البيت والأطفال. أما النساء فكن فاعلات، عدوانيات، ومسؤولات عن القتال. فما نعتبره اليوم دوراً (ذكورياً) يكون هو دور الجنس المسيطر، وما نعتبره دوراً (أنثوياً) هو دور الجنس المضطهد[٣٣].

إن احد العناصر الأساسية لفهم طبيعة المشكلة المعقدة هذه، في التمييز بين الجنس والجندر، وهما مفهومان يتعين فهمهما فهماً تاماً قبل القيام بأي عمل فعال لمصلحة المساواة بين الجنسين. الجنس مصطلح يستخدم للإشارة إلى الفروقات البايولوجية بين الذكور والإناث. أما الجندر فيشير إلى التنظيم الاجتماعي للفروقات بين الجنسين. وهو تحديد اجتماعي سياسي للنساء والرجال ولتفاعلهم في المجتمع؛ ويؤثر الوضع الإثني، والسياسي والسلطة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية على الجندر. ويتطور دور الجندر على مر الزمن ويختلف بين بيئة اجتماعية اقتصادية وأخرى، وقد تكون الهوية الجندرية غير ثابتة في الأفراد وقد تتعرض للتعديل من خلال التعليم و الخبرة. وتكمن المهمة في التحليل و في التعامل بشكل فعال مع التراتبية المخفية وغير الصريحة لادوار السلطة« الثانية» والأولى التي غالباً ما تحكم على النساء بأن يكن مواطنات من الدرجة الثانية وتوكل للرجال أدواراً تميل إلى الاستبداد. ويكمن التحدي في بناء مجتمعات تسمح للنساء

والرجال أن يحققوا طاقاتهم البشرية كاملة ويشاركوا بالتساوي، في تنمية مجتمعاتهم وتشاطر ثروتها ومنافعها على أساس التكافؤ(٣٤).

لقد رافق التركيز على تناول العلاقات بين الجنسين ظهور ثنائيات جديدة مثل: - (**مهيمن- تابع Superior/ Inferior**) وأيضاً (**الخاص- العام Private/Public**) لوصف العلاقة بين الرجال والنساء بأنها **علاقة قوة Power Relation** حيث يقوم الرجل المهيمن بممارسة سلطة داخل إطار الأسرة والمجتمع لإخضاع النساء، وتحليل ذلك من خلال التأكيد على أن وصف الجندر "يطلق على العلاقات القائمة بين الرجال والنساء، والتي تعتمد أساساً على الأدوار المعرّفة اجتماعياً، حيث تسند تلك الأدوار إلى أحد الجنسين، وتجسد النساء فيها دور التبعية للرجال من خلال تلك العلاقات"(٣٥)، وانبثق من هذا التعريف ثلاثة مرتكزات رئيسة يتم الاعتماد عليها في تناول مفهوم الجندر، كالتالي:

١. معرفة وتحليل اختلاف العلاقات بين النساء والرجال.
٢. تحديد الأسباب والأدوار والمسؤوليات التي تعكس علاقات القوة (الهيمنة- الخضوع) بين الجنسين.
٣. العمل على إعادة بناء العلاقات بين النساء والرجال على أساس المساواة في الجندر بحيث يتساوى الجنسان فيما يتعلق بالعلاقة بينهما (٣٦).

إن توظيف منظور النوع الاجتماعي أو الـ (جندر Gender) يشكل حاجة قصوى لتأصيل ثقافة حقوقية تتجاوز التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين وتساوي بينهما في المشاركة في التنمية وفي الاستفادة من برامجها. فالنوع الاجتماعي (الجندر) في المنظور الاجتماعي هو أداة لتحليل علاقات وأدوار كل من الجنسين والصفات الاجتماعية التي تميز بينهما على مستوى الأدوار والمكانات هل هي طبيعية مرتبطة بالخصائص البايولوجية أم أنها تضاف ثقافياً واجتماعياً، وذلك دون المساس بالكيان الطبيعي للمرأة كأنثى ودورها الطبيعي في الإنجاب وإنما تسليط الضوء على ما تقوم به المرأة من أدوار اجتماعية وتنظيم تلك الأدوار بما يتيح لها (المرأة) المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار(٣٧).

إذ إن النوع الاجتماعي أو الـ (جندر Gender) يهدف إلى طرح موضوع العلاقة بين الجنسين على مستوى المكانات والأدوار الاجتماعية بموضوعية علمية تهدف إلى تجاوز

التمييز خاصة وقد دللت الدراسات والبحوث على أن إقصاء المرأة عن الإسهام بدور اجتماعي مماثل للرجل في تنمية المجتمع وتقدمه له تأثير سلبي على المرأة كنصف المجتمع الإنساني وعلى مستوى نجاح خطط التنمية، فالأخذ بمرجعية الجندر في التعامل مع حقوق الجنسين يسهم في تجاوز إشكالية التنمية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية المتمثلة في إقصاء المرأة بشكل غالب، وفي هذا الإطار يؤكد تقريراً التنمية الإنسانية العربية وعلى أن التنمية التي لا تسهم فيها ولا تستفيد منها النساء تنمية خطرة وغير مجدية(٣٨).

إن النوع الاجتماعي أو الـ (جندر Gender) يركز على وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، باعتبار أن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة كذكر أو أنثى، وعليه فالأدوار الاجتماعية التي يناط بها كل من الرجل والمرأة تتحدد تبعاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية القابلة للتغير من بيئة لأخرى ومن حقبة زمنية لحقبة تالية، وتأثيرات تلك العوامل تتغلغل في بنيان الطفل الفكري وتشكل ثقافته تدريجياً مرتبطة بمراحل نموه، وفي ظل متغيرات كهذه تشهد المجتمعات المعاصرة تمييزاً وعدم تكافؤ ومساواة في أداء الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة مما يقصي المرأة ويحصرها في متاح محدود من الأدوار الاجتماعية مقارنة بالكثير المتاح للرجل(٣٩).

في الواقع الاجتماعي:

في مجتمعاتنا البطريركية (الأبوية) – بمقابل المجتمعات المتريركية (الأمومية) – ينشّأ الطفل منذ أشهره الأولى على كونه ذكراً أو أنثى، وذلك بوضع أطر محددة للأدوار الاجتماعية اللاحقة التي سيؤديها، وتشمل عملية **التنشئة الاجتماعية Socialization Process** بهذا البعد التهيئة البدنية والذهنية والقيمية فضلاً عن التهيئة السلوكية، وتصل هذه العملية في حدودها القصوى المعتادة إلى تكريس الاختلاف في أنواع الألعاب المصنوعة التي يتم توفيرها لكل جنس على حدة، واختلاف الألعاب الفردية والجماعية التي يمارسها الأطفال الذكور عن تلك التي تمارسها الإناث، وتأتي المؤسسات التعليمية منذ مرحلة الطفولة المبكرة فصاعداً لتؤكد هذه الاتجاهات التربوية التمييزية بين الذكر والأنثى من خلال أهداف ومحتوى المنهج التعليمي وأساليب وآليات تدريسه، وبنهاية المطاف تكون قد تحددت – في ثقافة المجتمع وعرفه – الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة بشكل

تمييزي يحصر الأنثى في زاوية ضيقة، ويؤطرها في أدوار محدودة لا تتلاءم مع إمكانياتها العقلية والجسدية.

على حين أثبتت شواهد تعيشها مجتمعات يقل فيها التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة، أنه بإمكان المرأة لو هيئت مجتمعياً، ذهنياً، ثقافياً وتدريبياً أن تتصدى لأدوار عديدة بالمهارة والحنكة اللازمين.

إن الذكورة والأنوثة تُشكل وتصقل اجتماعياً تشجع مؤسسات المجتمع المختلفة على تقمصها من خلال عادات وطقوس حاولنا تسليط الضوء عليها، إن صياغة الهوية الذكورية من خلال الممارسات الاجتماعية أمرٌ ليس محصوراً بالشرق الأوسط بأي حال، بل إن هذا الأمر ينطبق على سائر المجتمعات الأخرى، والأمر الملفت هنا أنه في حين وجود الكثير من الكتب التي تناولت الرجولة والذكورة في المجتمعات المختلفة خاصة في أميركا الجنوبية وبينها تلك التي تدور حول مفهوم (الماشو) أو (الفتوة)، نجد أن هذا الموضوع ظل مهملاً تماماً فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

إذ إن عدداً من الرموز والصور والأشياء التي قد تبدو بسيطة في الحياة العادية تسهم في تشكيل الـ (جندر Gender). إذ أن النظر إلى الأشياء البسيطة يساعدنا على فهم ثقافة المجتمع وتشكيل صورة النوع الاجتماعي أو الجندر (الرجال والنساء) فيه. فنحن إذا أخذنا (الشارب) مثلاً كرمز مهم للرجولة وحاولنا تحليل أثره ومساهمته في بناء صورة الرجولة. فضلاً عن موضوعات مثل الختان، وأيضاً قص الشعر بطريقة معينة أحياناً، وأخيراً الخدمة العسكرية.

والأطفال في الطفولة لمبكرة عادة ما يقلدون سلوك الجنس المماثل في الأسرة، والأولاد الذين يشاهدون آباءهم أو الرجال الآخرين بدونية أو بعنف تجاه النساء قد يعتقدون أنه السلوك الطبيعي للرجال. ومنذ الأعمار المبكرة فإنه بشكل عام تبقى الفتيات مع الأمهات في البيوت بينما عادة ما يشجع الأولاد على قضاء أوقات طويلة خارج المنزل وفي فترة المراهقة فإن الصبية عادة ما يقضون أوقاتاً كثيرة مع أقربائهم من الرجال أو الصبية. والصور النمطية للخصائص والأدوار الخاصة بكل من الرجال والنساء يمكن أن تدعم من المدرسة أو الهيئات الدينية أو الثقافية أو أجهزة الإعلام أو الأقارب والأصدقاء والقصص وحكايات الأطفال والتاريخ المسموع وأغاني الأطفال والألعاب التي عادة تدعم الصور النمطية عن الجندر (**gender stereotypes**) وألعاب الأطفال في معظم الثقافات

نمطية من حيث الجنس (**sex stereotyped**) وفي كثير من المحيطات المدرسية يشاهد الأطفال في الأدوات المدرسية والكتب والقصص رسائل تدعم الصور النمطية عن الجندر.

كما أن التعليم عادة ما يكون سببًا في نشوء عدم مساواة الجندر، فمن المعزز لثقافة عدم مساواة الجندر أن الكتب الدراسية للمجتمعات الأبوية في المراحل الابتدائية تعلم وترسخ في النشء أصول الجندر. (**بابا يكتب ماما تطبخ.... باسم يلعب رباب تساعد أمها**... وما إلى ذلك). الأسئلة الموجودة في نهاية كل درس تحتوي على مفردات مثل: (أجب..) و(اختر..) و(ناقش..). وتلك المفردات نفسها موجودة على أوراق أسئلة الامتحانات، علماً أن الطلبة هم من الجنسين.

ولا ننسَ أن هناك مدارس وكتباً مخصصة للإناث فقط، متناسين أن معظم مصممي الأزياء وأصحاب الماركات العالمية هم من الرجال الذين أثبتوا تفوقهم في هذا المجال، ومثلهم في مجال فن الطبخ. وهنا المفارقة لأن كثيراً من التوجهات والتعليمات لا تتطابق مع سلوك الفرد الذي يفضل أن يحدد مستقبله وعمله حسبما تدفعه موهبته وتقتضي حاجته[٤٠]. ربما يمكن لمؤلفي تلك الكتب تدارك تلك الأخطاء فيما لو أقروا بأنها أخطاء. ولكن من المؤسف أن في لغتنا العربية ومفرداتها اليومية توجهاً، وإن كان في مجمله يؤدي الغرض نفسه إلى الجنسين معاً، إلا أنه يطوي بين حروفه توجهاً للمجتمع الذكوري فقط[٤١].

فمثلاً: جميع الإعلانات التجارية موجهة إلى الذكور باستثناء تلك التي تتعلق بالطبخ والمطبخ وأدوات التنظيف، فهي موجهة إلى الإناث. علماً أن كثيرين من شبابنا يعملون في المطاعم والفنادق داخل بلدنا وخارجها في مجال الطبخ والتنظيف[٤٢].

إشارات المرور وتعليماتها موجهة إلى الذكور مثل: (انتبه...) و(احذر...) و(خفف السرعة) وغيرها من الأمثلة، مع أنه لا يوجد قانون في معظم مجتمعاتنا يمنع المرأة من قيادة المركبات (ما عدا السعودية). كما أن الإعلانات والتعليمات التي تأتي عبر الهاتف الأرضي والنقال توجَّه إلى جنس الذكور مثل: (عزيزي المشترك...) و(بادر...) و(لديكَ...) و(اضغط) وغيرها من الأمثلة. وحتى في أكثر وسائل الاتصالات تقنية وحضارة تظهر التعليمات والرسائل عبر شاشة الكومبيوتر موجهة إلى الذكور فقط في لغتنا مثل: (انقر...) و(ماذا تريد؟) وغيرها من الأمثلة[٤٣].

وهناك مفارقات تندرج في خانة الانحياز، كأن تقوم امرأة بعمل بطولي، فيقولون عنه إنه موقف رجولي.. وكأن المواقف الشجاعة هي حكر على الرجال فقط. ويقولون إن فلانة أصبحت (ضابطاً) مع أن كلمة (ضابط) على وزن (فاعل)، و(فاعل) يمكن أن يصبح (فاعلة)، وفلانة أصبحت (نائباً). ولا أدري ما الذي كان يمنع سيبويه من إدراج كلمة (نائبة) في قواعد النحو والصرف. طبعاً لا نعرف ما إذا كانت لغتنا العربية متفردة في توجهها المنحاز أم أن هناك لغات أخرى تشاركنا في هذا الانحياز. وهل من الصعب التوجه للمخاطبة بأسلوب الجمع حين يكون المقصود الجنسين معاً[٤٤]؟

ومفهوم الجندر وفقاً لمنظمة العمل الدولي يشير إلى الفروقات والعلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء التي يتم تعلمها والتي تختلف اختلافاً كبيراً بين المجتمعات والثقافات وتتغير مع الزمن. ولا يحل مفهوم الجندر محل مفهوم (الجنس) الذي يشير حصرياً إلى الفروقات البايولوجية بين الرجال والنساء. فالبيانات الإحصائية على سبيل المثال توضع حسب الجنس. ويستخدم مصطلح الجندر لتحليل ادوار الرجال والنساء ومسؤولياتهم والقيود المفروضة عليهم واحتياجاتهم في كل المجالات وفي سياق اجتماعي معين[٤٥].

إن تشكيل الرجل في العالم كله له علاقة بالعمل، ففي مجتمعات تكاد تخضع على الإطلاق لهيمنة الرجال تبقى مشاركة المرأة في الحياة العامة – بصورة فعالة – مشاركة محدودة، تحجيم دور المرأة إلى منظومات العادات والتقاليد السائدة، فيما يرى آخرون أن الموروثات الثقافية والدينية لا تسمح بالخروج إلى الحياة العامة إلا في حدود ضيقة. إذ تشدد الأبحاث الأخيرة على أن الجندر قد تخطى إطار (دور الجنس في المجتمع) فتقر بأن الجندر يشمل هيكليات السلطة وعلاقات اقتصادية إضافة إلى ذلك فإن الهويات الجندرية متعددة، ومقسمة وقد تكون غير ثابتة: فالجندر يتضمن دائماً ديناميكيات الانتماء الإثني والطبقة الاجتماعية[٤٦].

إن أماكن العمل هي مكان أساسي لعدم المساواة بين الرجال والنساء ولذلك فإنها تمثل منطقة كبيرة للرجال للمشاركة في دعم مساواة الجندر وعلى الرغم من ذلك فان كثيرا من الرجال يستفيدون من عدم المساواة في الجندر في أماكن العمل مما يدفعهم للدفاع عنها، أماكن العمل هي المناطق التي تبنى فيها الذكورة وتعزز وفي أماكن عديدة، تقسيم العمل بناءا على الجندر تبقى بسبب التعريفات الثقافية للذكورة. فالعمل يتميز بتنظيمات خاصة تعكس وتحدد شكل أو سعة التسلسل الاجتماعي.

ويكمن احد العناصر الأساسية لفهم طبيعة المشكلة المعقدة هذه، في التمييز بين الجنس والجندر، وهما مفهومان يتعين فهمهما فهماً تاماً قبل القيام بأي عمل فعال لمصلحة المساواة بين الجنسين. الجنس مصطلح يستخدم للإشارة إلى الفروقات البايولوجية بين الذكور والإناث. أما الجندر فيشير إلى التنظيم الاجتماعي للفروقات بين الجنسين. وهو تحديد اجتماعي للنساء والرجال ولتفاعلهم في المجتمع، ويؤثر الوضع الإثني، والسياسي والسلطة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية على الجندر. ويتطور دور الجندر على مر الزمن ويختلف بين بيئة اجتماعية اقتصادية وأخرى، وقد تكون الهوية الجندرية غير ثابتة في الأفراد وقد تتعرض للتعديل من خلال التعليم والخبرة[٤٧].

وتكمن المهمة في التحليل وفي التعامل بشكل فعال مع التراتبية المخفية وغير الصريحة لادوار السلطة (الثانية) والأولى التي غالباً ما تحكم على النساء بأن يكن مواطنات من الدرجة الثانية وتوكل للرجال أدواراً تميل إلى الاستبداد. ويكمن التحدي في بناء مجتمعات تسمح للنساء والرجال أن يحققوا طاقاتهم البشرية كاملة ويشاركوا بالتساوي، في تنمية مجتمعاتهم وتشاطر ثروتها ومنافعها على أساس التكافؤ[٤٨].

كما إن مناطق العمل عامة هي مساحة لامتيازات الرجال، والمجموعات المختلفة من الرجال من الأجناس المختلفة والأعراق المختلفة والطبقات المختلفة يمارسون كلا من الامتيازات وعدم المساواة والتعرض للخطر في أماكن العمل بأشكالٍ مختلفة.

فالأب وباقي الذكور عموماً يتحولون إلى راعين وحاملين المسؤولية عن أمور المعيشة الخارجية وتبقى الأنثى قعيدة البيت حيث مهمتها الرئيسية هي تدبير شؤون المنزل فزوجة الفلاح هي عادة (فلاحة) مثله ولكن زوجة العامل أو الموظف ليست بالضرورة عاملة أو موظفة مادامت الحال ماشية والمعيشة مستورة. نتحدث عموما وقد يتغير الحال في المدن الكبيرة وارتفاع مستوى التعليم والوعي الذي يسمح للإناث بإتقان مهن مختلفة كالتعليم والطب والهندسة واغلب تفرعات الوظائف العامة [٤٩].

إن المرأة في الثقافة الاجتماعية للمجتمعات الشرقية والإسلامية عموماً، والمجتمع في العراق على وجه التحديد، هي إنسان من الدرجة الثانية، سواء كان ذلك في العائلة أو في الحياة عموماً. فجماعة العائلة في مجتمع العراق (وهو مجتمع شرقي ذو غالبية إسلامية،)، كما هو شائع عنها، ثقافة قامعة لحقوق المرأة، فالرجل هو سيد العائلة (سواء كان ذلك الرجل زوجها أو أخوها، أو ابنها أو والدها، كما هو شائع)، وتكون المرأة بمثابة

العبد، فهي تحتل المرأة المرتبة الأدنى بعده في التراتب الاجتماعي في الأسرة. وقد عانت المرأة مشكلة عدم التكافؤ الاجتماعي خصوصاً عندما لا يكون من حقها اختيار زوجها. فالأهل عادةً ما يجبرونها على الزواج سواءً كانت تريد ذلك الزواج أو لا تريده. لكنها تطارد عشائرياً حتى تقتل إذا ما تزوجت من دون موافقتهم !

وفي الزواج، فإنَّ المرأة تدخل في أملاك الرجل (عندما تكون زوجةً، أو بنتاً)، وإذا ما كان هذا شائعاً في معظم الثقافات الشرقية فإن هذه القضية تأخذ طابعاً لغوياً في الثقافة العراقية فحسب. إذ كثيراً ما نسمع في الحياةِ الاجتماعية التقليدية مَنْ يطلق على الزواج (ملتشة، أو هكذا تُلفَظ **Milchah** كما يُلفظ هذان الحرفان **Ch** بالإنجليزية) بمعنى امتلاك الرجل لها وكأنَّها بسلعةً تباع من الأب إلى الزوج وفي هذا نجد الصداق والمهر يأخذ أحياناً صيغة البيع والشراء، والبنت لا يحق لها التصرف سواء كانت قاصراً أم بلغت سنّ الرشد، بل لا يوجد سنّ رشد للبنات في التقاليد والعادات فهي تابعة مسؤولة من أهلها من أب أو أخ، فإنْ لم يوجد في العائلة ذكر ولد أو رجل صار أمرها لعمها فخالها، أو بحثت عن رجل يكون ولياً عليها، فلا ولاية لها حتى على نفسها وقرارها، وإنْ كانت عالمة مفكرة وذات شأن ومكانة بَلَغَتْها بعمرها وعقلها وفكرها[٥٠]، وذلك لأن الأعراف العشائرية والقبلية التقليدية لا زالت مسيطرة.

هذين مثالين على انتهاك حقوق المرأة العراقية والعربية أو المسلمة عموماً، وفقاً لأطروحات سابقة على مفهوم الجندر، فكيف يمكن حل تناقض الثقافة الاجتماعية وفقاً لمنظور الجندر ؟

الخلاصة :

إن الجندر كأدوار ووظائف وعلاقات تتشكل اجتماعياً بعيداً عن أي أثر للبعد البايولوجي، وبالتالي فإنه قابل للتغيير باختلاف الزمان والمكان والثقافة. فهو لا يعني المرأة ولا الرجل، ولا يمكن أن ينسب إلى ما هو طبيعي وفطري وثابت. كما أن التغيير الحاصل في إطار الجندر مرتبط باختلاف الثقافة.

الهوامش

---

(١) علي وتوت: عندما يكون الهامش أوسع دلالة، بغداد، بيت الحكمة، دورية دراسات اجتماعية، العدد(١٢)، السنة الثالثة، شتاء (٢٠٠١)، ص١٢٧ .

(٢) كما يحدث ذلك في كثير من المفاهيم (على سبيل المثال .. ,Culture, Civilization).

[3]David Nachmias and Chava Nachmias, Research Methods in the Social Sciences (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 32-33.

[٤] كما يحدث ذلك في كثير من المفاهيم (على سبيل المثال .. ,Culture, Civilization).

[٥] محمد الفهري شلبي: المصدر السابق.

[٦] موقع قاموس المراجع http://dictionary.reference.com/searchq=gender.

[٧] هبة رؤوف عزت: المرأة والعمل السياسي... رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص (٥٢-٥٣).

[٨] فوزية مطر: ثقافة حقوق المرأة من منظور النوع الاجتماعي (الجندر) ، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ١ مارس ٢٠٠٤.

[٩] عالية فرج الكوردي: الجندر من علاقات القوة إلى علاقات جندرية، موقع جماعة الأخوان المسلمين في سورية، نشرت الدراسة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٠، http://www.ikhwan-muslimoon-syria.org.

[١٠] عالية فرج الكوردي: الجندر بين المصطلح والنظرية، عرض تاريخي وتحليلي، موقع جماعة الأخوان المسلمين في سورية، نشرت الدراسة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٤، http://www.ikhwan-muslimoon-syria.org.

[١١] محمد الفهري شلبي: النوع الاجتماعي والإعلام... أي إشكاليات؟، مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول "النوع الاجتماعي والتنمية: علاقات شراكة وتشبيك" / تونس ٢٠-٢٢ أكتوبر- تشرين الأول ٢٠٠٢، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ٢٩ يناير ٢٠٠٣.

[12]Encyclopedia of Women Gender,(2001),ed, Judith Worell, Academic Press.

(١٣) أورسولا شوي: أصل الفروق بين الجنسين، ترجمة بو علي ياسين، بيروت، دار التنوير، ١٩٨٢، ص ١٣.

(14)http://www.who.int , Womens Health, June2000.

(15)Knowing Women Feminism Knowledge,(1995), ed. Helen Growelely Susan Himmelweit, The Open University Polity.

(١٦) انتوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.

(١٧) عالية فرج الكوردي: الجندر بين المصطلح والنظرية، مصدر سابق.

(١٨) انتوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.

(١٩) نفسه، ص ١٨٧.

(٢٠) أورسولا شوي: المصدر السابق، ص ١٣.

(٢١) نفسه، ص ١٣.

(٢٢) نفسه، ص ٧.

(٢٣) نفسه، ص ١٤.

(٢٤) نفسه، ص ٨.

(٢٥) معن خليل عمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص٢٤١.

(٢٦) أورسولا شوي: المصدر السابق، ص ١٤.

(٢٧) نفسه، ص ١٤.

(٢٨) نفسه، ص ٩.

(٢٩) نفسه، ص ١٠.

(٣٠) نفسه، ص ١٠.

(٣١) نفسه، ص ١٠.

(٣٢) نفسه، ص ١٣.

(٣٣) نفسه، ص ١٣.

(34) مركز عفت الهندي للإرشاد http://www.ehcconline.org/information_center/wmview.php?ArtID=59.

(35) Saskia E. Wiernga (1997), Gender a Critical Discussion of Theory and Practice, a paper presented to conference in Germany.

(٣٦) عالية فرج الكوردي: الجندر من علاقات القوة إلى ...، مصدر سابق.

(٣٧) فوزية مطر: ثقافة حقوق المرأة من منظور النوع الاجتماعي (الجندر)، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ١ مارس ٢٠٠٤.

(٣٨) نفسه.

(٣٩) نفسه.

(٤٠) براءة نعيم: حروف الجندر، موقع مجلة النور التي تصدر عن الحزب الشيوعي السوري، www.an-nour.com، نشرت بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٥.

(٤١) نفسه.

(٤٢) نفسه.

(٤٣) نفسه.

(٤٤) نفسه.

(٤٥) مركز عفت الهندي للإرشاد، مصدر سابق.

(٤٦) نفسه.

(٤٧) نفسه.

(٤٨) نفسه.

(٤٩) جمعية السراجين العراقية: المرأة والعمل في العراق، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ٢ فبراير ٢٠٠٦.

(٥٠) تيسير عبد الجبار الآلوسي: تحرر المرأة العراقية وخطاب الثقافة والمثقف العراقيين، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ٨ كانون الثاني ٢٠٠٤.